

22 سبتمبر/أيلول 2004

زمبابوي: مصرع عشرة أشخاص إثر إساءة استخدام الغازات المسيلة للدموع على أيدي الشرطة

تدعو منظمة العفو الدولية إلى إجراء تحقيق واف ومستقل في ملايسات مصرع ما لا يقل عن 10 أشخاص منذ 2 سبتمبر/أيلول، في مزرعة بورتا، وهي مستوطنة عشوائية في ضواحي هراري

ففي 2 سبتمبر/أيلول، توجهت شرطة مكافحة الشغب، وجماعة من "قدامى المحاربين" وأفراد من "الميليشيا" الشبابية إلى مزرعة بورتا لإخلاء نحو 10 آلاف شخص قسراً، وبينهم كثيرون يعيشون هناك منذ عام 1991، حسبما ورد. وجاء مسلك الشرطة بالرغم من صدور أمر من إحدى المحاكم بمنع الإخلاء. وذكر شهود عيان أن الشرطة أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع مباشرة على منازل المقيمين في مزرعة بورتا.

وذكرت الأنباء أن أحد سكان مزرعة بورتا، وكان يعاني من مرض السل الرئوي، قد توفى يوم 2 سبتمبر/أيلول، بعد وقت قصير من تعرضه للغاز المسيل للدموع، كما توفى طفل في اليوم التالي. وبحلول يوم الأحد 19 سبتمبر/أيلول، كان ثمانية آخرون من سكان مزرعة بورتا قد توفوا. وادعى سكان المزرعة أن جميع الذين توفوا، وكان بعضهم يعاني من أمراض سابقة حسبما ورد، قد تعرضوا للغاز المسيل للدموع. ومن بين الذين لقوا مصرعهم أم وطفلها البالغ من العمر خمسة أشهر، وكانا في منزلهما عندما أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على المبنى.

ومنذ واقعة إطلاق الغاز المسيل للدموع، اشتكى مئات السكان من آلام في الصدر والبطن، ونزيف في الأنف، وغير ذلك من الآثار. ويرى الأطباء الذين فحصوا بعض المقيمين في مزرعة بورتا، في أعقاب أحداث 2 سبتمبر/أيلول، أن الذين لحقت بهم أشد الإصابات من جراء الغاز المسيل للدموع كانوا عرضةً بوجه خاص نظراً لإصابتهم بأمراض سابقة مثل السل الرئوي.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالهلع من الإفراط في استخدام القوة على أيدي "شرطة جمهورية زمبابوي"، كما تشعر بالقلق الشديد بشأن الوفيات في مزرعة بارتا. وقالت المنظمة "إن إطلاق الغاز المسيل للدموع في مكان مغلق يتناقض تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، نظراً للمخاطر التي يسببها ذلك لمن يتعرضون للغاز".

كما يساور منظمة العفو الدولية قلق شديد بشأن محاولة إخلاء المقيمين في مزرعة بارتا قسراً. ويُذكر أن عمليات الإخلاء القسري، وهو مصطلح يُستخدم دولياً لوصف عمليات الإخلاء التي تُنفذ دون اتباع الإجراءات الواجبة، تُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، كما أن تتعارض مع التزامات زمبابوي بموجب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها كدولة طرف. ومن شأن عمليات الإخلاء القسري أن تقوّض الحق في الحصول على المسكن الملائم وتعرض الأفراد لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياتهم، أو في شؤون العائلة أو البيت.

وقالت منظمة العفو الدولية "إن حكومة زمبابوي ملزمة بتوفير المسكن اللائم لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويجب لأية عملية لإعادة تسكين المقيمين في مزرعة بورتا أن تكفل احترام حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية".

ومضت المنظمة تقول إنه "ينبغي على السلطات أن تكفل إجراء الفحوص اللازمة لجميع الذين تضرروا من استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع، فضلاً عن توفير ما كل يحتاجونه من الرعاية الطبية".

خلفية

في عام 1991، نقلت الحكومة آلاف الأشخاص الذين كانوا يعيشون في مستوطنات عشوائية حول هراري إلى مزرعة بورتا، كإجراء مؤقت تمهيداً لإعادة تسكينهم بشكل دائم. ورغم مرور أكثر من عشر سنوات، ظل أغلبهم مقيماً في مزرعة بورتا. وفي يوليو/تموز 2004، أُبلغ سكان المزرعة، حسبما زُعم، بأنه سيعاد توزيعهم على مزارع أخرى. إلا إن السكان تعرضوا فيما بعد لتهديدات بالقتل من "قدامى المحاربين" إذا ما انتقلوا إلى المواقع المقترحة. وفي 31 أغسطس/آب 2004، حصل السكان على أمر من إحدى المحاكم يقضي بتأجيل إخلائهم من مزرعة بورتا لمدة 10 أيام مع إجراء مزيد من التحقيقات في الأمر.

ويُذكر أن الغاز المسيل للدموع قد يُفضي إلى الموت إذا ما استُخدم في مكان مغلق. كما يمكن أن يسبب حالة من الذعر والتدافع في أوساط الناس، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى وقوع أشد الإصابات والوفيات. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات إساءة استخدام الغاز المسيل للدموع على أيدي الشرطة في زمبابوي لسنوات عدة، بما في ذلك الحوادث في جامعة زمبابوي في عام 1995 و 2001.

وقد فحصت منظمة العفو الدولية بعض عبوات الغاز المسيل للدموع التي استخدمتها الشرطة في مزرعة بورتا يوم 2 سبتمبر/أيلول لتحديد مصدرها، وكان كثير منها يحمل الحرفين الأولين "PW"، كما كان بعضها يحمل الحرفين "ZW". ويُذكر أن "شرطة جمهورية زمبابوي" قد أطلقت عبوات تحمل نفس هذه الحروف الأولى على مساكن طلاب الجامعة في نوفمبر/تشرين الثاني 2001.